الانفصال: التلاشي البطيء لدعم الحزبين الديموقراطي والجمهوري "لإسرائيل"

بقلم: جون جوديس

مجلة شؤون خارجية

٢ آذار ٢٠١٥

وكالة القدس للأنباء - ترجمة آمنة الأشقر

في عام ١٩٦٢، أخبر الرئيس الأمريكي، جون كينيدي، وزيرة الخارجية الإسرائيلية غولدا مئير أنّ بين الولايات المتحدة وإسرائيل "علاقة مميزة". اتسمت تلك العلاقة بالدعم من كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي، والتي تمّ تعزيزها من قبل جماعات ضغط قوية، تعمل بتناغم مع كلا الطرفين. ذلك الدعم نفسه كان السبب وراء تقديم الولايات المتحدة ١٢١ ترليون دولار كمساعدات خارجية لإسرائيل بين عامي ١٩٤٨ و٢٠١٤، وهو أكبر مبلغ تدعم به الولايات المتحدة أي دولة خارجية. كما وقفت الولايات المتحدة الى جانب إسرائيل في الصراعات الإقليمية، عبر استخدامها الفيتو أو معارضة قرارات الأمم المتحدة المتعلقة باحتلال إسرائيل للضفة الغربية.

لكن، هناك مؤشرات لانشقاقات جارية بين أعضاء ذلك المجتمع. انشقاقات من شأنها أن تهدد تلك "العلاقة المميزة". آخرها كان الصدع الذي أحدثه المتحدث باسم البيت الأبيض جون بونر إثر دعوته لرئيس الوزراء الإسرائيلي ورئيس حزب الليكود، بنيامين نتنياهو، للحديث أمام الكونغرس في الثالث من الشهر الجاري دون العودة الى البيت الأبيض أو أعضاء الحزب الديمقراطي في الكونغرس.

الخلاف الجاري بين الجمهوريين والديمقراطيين حول إسرائيل لم يظهر بين عشية وضحاها، ولم يكن سببه دعوة بونر لنتانياهو. فالقصة تعود الى ما قبل قيام دولة إسرائيل؛ فخلال فترة تولّي فرانكلين روزفيلت الحكم في الولايات المتحدة، انضمّ معظم اليهود الأميركيون الى الحزب الديمقراطي؛ واعتمدت المنظمات الصهيونية على علاقة بعض الديمقراطيين البارزين، أمثال قاضي المحكمة العليا لويس برانديز والحاخام ستيفان وايز، بالرئيس الأمريكي روزفيلت. لكن، في عام ١٩٤٤، تولّى حاخام كليفلاند، أبا هيلل سيلفر، قيادة مجلس الطوارئ الصهيوني الأمريكي، الذي أسس، في عام ١٩٣٩، كائتلاف للعديد من المنظامات الصهيونية في أمريكا. قام سيلفر بوضع أسس سياسية تسعى لكسب دعم من الحزبين الجمهوري والديمقراطي لتأسيس الدولة اليهودية، وذلك عن طريق استخدام تهديد الجمهوريين، الذين حبذوا قيام دولة يهودية، بهدف الضغط على حكومة ترومان لدعم قضيتهم.

عمل اللوبي الإسرائيلي في واشنطن على تطوير استراتيجية سيلفر. فبعد تأسيس إسرائيل عام ١٩٤٨، تفتت التحالف ليصبح "المجلس الصهيوني الأميركي"، وهو عبارة عن ٢١ مجموعة صهيونية، هدفها الضغط على واشنطن. وفي عام ١٩٦٣، تم إعادة تجميع المجلس، الذي كان قيد التحقيق بتهمة العمل لجهات خارجية بصفة سرية، ليصبح لجنة الشؤون

العامة الأمريكية - الإسرائيلية (AIPAC). عملت الأيباك في بداية الأمر جنباً الى جنب مع "مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية الكبرى" الذي أسس عام ١٩٥٤: فاتجهت الأيباك للضغط على الكونغرس، أمّا مؤتمر الرؤساء فكانت مهمته الضغط على البيت الأبيض. لكن، وفي ثمانينيات القرن الماضي، بدأ تعدّي الأيباك بالتزايد على الأعمال الخاصة بالمؤتمر.

دعم كلا الحزبين، الديمقراطي والجمهوري، إسرائيل وحكومتها، وذلك على امتداد فترة نصف قرن بعيد إعلان قيام الدولة الإسرائيلية. كان هناك اختلاف على عدّة قضايا معينة: ففي عام ١٩٨١، عارض ٣٦ من أصل ٤٦ عضواً في مجلس الشيوخ وتابعاً للحزب الديمقراطي، بالإضافة الى ٤٢ من أصل ٥٤ عضواً تابعاً للجمهوريين، عارضوا تزويد الولايات المتحدة للملكة العربية السعودية بطائرات سواكس، في الوقت الذي عارضت فيه إسرائيل والأيباك هذا الأمر. إلّا أنّ ذلك لم يؤدِ الى انشقاقٍ بين الحزبين.

التغيّر الأساسي الذي حصل بين الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠ وحتى بدايات القرن الحالي هو تكافؤ قوة الحزبين الجمهوري والديمقراطي من ناحية التأثير على المجتمع وتأييد الكونغرس للحكومة الإسرائيلية.

منذ عام ١٩٤٨ وحتى بداية الثمانينيات، تولّى ليبراليون من الحزب الديمقراطي قيادة أبرز منظمات التأثير والضغط في الولايات المتحدة، وكانوا أكبر داعمٍ لإسرائيل في الكونغرس الأمريكي. فلدى حدوث أي اختلاف حول تقديم الدعم لإسرائيل، كالخلاف الذي جرى حول طائرات AWACS أو حول قطع الدعم الخارجي في عام١٩٨٠، يتولى الديمقراطيون مهمة الضغط بهدف الحصول على المصالح الإسرائيلية. إلّا أنّ تطورات جرت أمالت الدفة لناحية الجمهوريين. أول تلك التطورات كانت في السياسة الخارجية. فحزب العمّال، الأقرب أيدولوجياً الى الحزب الديمقراطي، شغل قيادة السياسة الإسرائيلية من عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٧٧. وبدءاً من ذلك العام فصاعداً، تولّى حزب اللكيود قيادة الدولة. في واقع الأمر، أمضى حزب الليكود في السلطة مدة ٢٧ عاماً من أصل ٣٨، أمّا حزب العمّال فأمضى ٨ أعوام فقط، وحزب الوسط ٣ أعوام. كان حزب الليكود قريباً في سياسته الخارجية والمحلية من سياسة الحزب الجمهوري، الأمر الذي صعّب الأمور على الفلسطينيين وجيران إسرائيل.

التطور الثاني كان في السياسة الأمريكية. ففي عام ١٩٨٠، فاز الجمهوريون برئاسة البيت الأبيض ومجلس الشيوخ؛ وفي عام ١٩٩٤، ظفروا برئاسة مجلس النواب ومجلس الشيوخ. وسيطر الجمهوريون على مجلس النواب، المسؤول عن الدعم الخارجي، لحوالي ٢١ عاماً. وبما أنّ لبّ سياسة الأيباك هو المحافظة على دعم الكونغرس الأميركي لإسرائيل، حتّم

على الأيباك التعاون مع الديمقراطيين. ولكن بعد عام١٩٨٠، بدأت الأمور تتغير. فقد بدأت الأيباك بالتعامل مع عالم جديد بعد عام ١٩٩٤. ومن أجل الوصول الى قيادة الكونغرس والبيت الأبيض، عملت الأيباك ومؤتمر الرؤساء على رفع القادة الأقرب للجمهوريين ولحزب الليكود في إسرائيل. بدأ العمل بتلك السياسة في عام ١٩٨٢، عندما اختارت الأيباك جمهورياً ليكون رئيساً للمنظمة. وفي ١٩٩٣، أقالت الأيباك مديرها التنفيذي توماس داين، وهو مساعد سابق للسيناتور إدوارد كينيدي، واستبدل عام ١٩٩٥ بالمرشح الجمهوري هاورد كوهر، الذي ما يزال على رأس عمله حتى الآن.

بدأت أولى مؤشرات الانقسام الحزبي في الولايات المتحدة حول إسرائيل بالظهور في عام ١٩٩٠. ومع أنّ الرئيس الأمريكي بيل كلينتون رحّب برئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين ورئيس منظمة التحرير ياسر عرفات في البيت الأبيض لتوقيع اتفاقية أوسلو، لكنّ المحافظين في الحزب الديمقراطي تعاطفوا مع الليكود في معارضته للاتفاقية، كما فعل بعض القادة من الأيباك. وفي عام ١٩٩٥، أصدر جمهوريو الكونغرس "قانون سفارة القدس"، ما يعني إعلان القدس مدينة غير مقسمة، الأمر الذي هدد بتقويض المفاوضات التي كانت قائمة بين الإسرائيليين والفلسطينيين على القدس الشرقية.

وبعد اغتيال رابين في شهر تشرين الثاني / نوفمبر من عام ١٩٩٥، دعم الجمهوريون نتنياهو، وعيّنوا مستشاراً جمهورياً، هو آرثر فينكلشتاين، لمساعدته في حملته الانتخابية في إسرائيل عام ١٩٩٦. من جهته، وقف كلينتون جنباً الى جنب مع مرشح حزب العمّال شمعون بيريتس. وقبل شهر من الانتخابات، دعا كلينتون بيريتس الى البيت الأبيض لتوقيع معاهدة دفاع. ومرة أخرى، اختار كل حزب جهة ليدعمها في الانتخابات. قام مدير حملة كلينتون الانتخابية، لعام ١٩٩٢، جايمز كارفيل ومنظم الاستفتاءات ستانلي غرينبرغ بالسفر الى إسرائيل لتقديم يد العون لمرشح حزب العمل إيهود باراك في معركته الانتخابية ضد نتنياهو، الذي كان كلينتون يشتبك معه في كثير من الأحيان.

خلال تلك الفترة، كان هناك تنام للتفاوت في الآراء بين الحزب الجمهوري والرأي العام، وأكثر الأصوات دعماً لإسرائيل صدحت من يهوديي الحزب الديمقراطي. لكن الأمور شرعت بالتغيّر بعد أحداث ١١ سبتمبر. فبعض الإنجيليين الجمهوريين، دعموا إسرائيل باستمرار بناء على نصوص دينية. لكن، بعد أحداث سبتمبر، اندمج الدعامون لإسرائيل مع المعارضين للإسلام المتطرف. وفي عام ٢٠٠٦، أسس الوزير الإنجيلي جون هاجي جمعية

"مسيحيون متحدون لأجل إسرائيل" التي تدّعي وجود مليونيّ عضو فيها. هؤلاء الجمهوريون تعاطفوا مع حزب الليكود والأحزاب اليمينية المتطرفة المعارضة لقيام دولة فلسطينية، وانعكس الانحياز الجمهوري على استفتاءات الرأي العام. فوفقاً لاستطلاع للرأي نشره معهد "بيو" السنة الماضية، فإن ٥٤% من الجمهوريين، مقارنة بـ١٥% من الديمقراطيين، قالوا إن الولايات المتحدة "لا تدعم إسرائيل بشكلٍ كافٍ".

تأسس الائتلاف الجمهوري اليهودي في الثمانينيات، واقتصرت مهمته على استقطاب أغنياء اليهود الى الحزب، ولكنه أصبح فيما بعد فاعلاً في الترويج لحكومة إسرائيلية محافظة. وأصبح لهذا الائتلاف فيما بعد دوراً أساسياً في الحزب، بعد الدعم الذي تلقاه من كازينو شيلدون أدلسون، أحد أكبر الداعمين لنتنياهو. تبنى الكثيرون من أعضاء الحزب الجمهوري المحافظين في مجلسي الشيوخ والنواب الرؤية الإنجيلية لإسرائيل، وتقدموا بالكثير من القرارات التي تسنح لإسرائيل الاستيلاء على الضفة الغربية وقطع الدعم الأمريكي عن السلطة الفلسطينية بسبب انضمامها لمحكمة الجنايات الدولية، وأيضاً للتأثير على الحكومة الأمريكية لنقل سفارتها الى القدس غير المقسمة.

من جهته، تولّى نتنياهو في اسرائيل المنظور الجمهوري للعلاقات الأميركية – الإسرائيلية. فقام في عام ٢٠٠٨ بتعيين رون ديرنر- وهو مستشار سياسي سابق في الحزب الجمهوري والذي وضع "العقد الأميركي" الجمهوري عام ١٩٩٤ (مجموعة من المقترحات سيقوم الحزب بتفعيلها في حال استلامه مقاليد السلطة) – كبير مستشاريه. وبعد ذلك، في عام ٢٠١٣، عينه سفيراً لإسرائيل في الولايات المتحدة. كان لديرنر دوراً أساسياً في التخطيط لزيارة المرشح السياسي من الحزب الجمهوري، مت رومني، الى إسرائيل في صيف عام ٢٠١٢. وفي شهر كانون الثاني / يناير الفائت، بادر للعمل على خطة لدفع بونر الى دعوة نتنياهو لإلقاء خطاب في الكونغرس قبل الانتخابات الإسرائيلية. من جهة أخرى، أظهر حزب الليكود في دعاياته الانتخابية تحدٍ صارخ لحكومة أوباما، في الوقت الذي كان فيه الجمهوريون في واشنطن يقدمون وعوداً "بالوقوف الى جانب إسرائيل"، حتى أن واحداً من كبار الحزب الجمهوري، ويليام كريستول، حثّ المدعوين لحضور مؤتمر أيباك على مقاطعة خطاب مسؤولي حكومة أوباما.

من جانبهم، توقف الديمقراطيون عن دعم الحكومة الإسرائيلية بشكل كامل. قام جيرمي بن آمي، وهو مساعد سابق لكلينتون، بتأسيس جمعية "جي ستريت" لمجابهة الأيباك في واشنطن، وروّج لها على أنها "بيت لمؤيدي إسرائيل والسلام الأميركي". وبعد أنّ أصبحت حكومة أوباما معارضة لحكومة نتنياهو، سلكت "جي ستريت" الطريق ذاته. وبعد انهيار

محادثات السلام في الربيع الماضي، نادت الجمعية بإزالة نتنياهو وإلغاء زيارته المزمعة الى الولايات المتحدة. في الماضي، كان لدى الأيباك القدرة على سحق منافسيها أمثال "بريرا" و"New Jewish Agenda"، لكن الأمر كان مختلفاً بالنسبة لـ"جي ستريت"، فقد أصبحت أكبر وأقوى، وأصبح لديها أتباع في الحزب الديمقراطي.

ميزانية جي ستريت لم تضاهِ ميزانية أيباك، ولكن مع هذا كان دعمها يتزايد في أوساط الحزب الديمقراطي ويهوديي الحزب. أظهر استطلاع للرأي أجراه معهد "Gallup"، أنّ ٨٣% من الجمهوريين، مقارنة بـ ٤٨% فقط من الديمقراطيين، يتعاطفون مع الإسرائيليين أكثر من الفلسطينيين. أمّا استطلاع الرأي الذي أجراه معهد "Pew"، عام ٢٠١٣، فأظهر أن ٤٤% من اليهود الأميركيين يعتقدون أن بناء المستوطنات "يضر" بأمن إسرائيل، مقابل ١٧% منهم فقط يعتقدون بأنّه "يساعد".

في الكونغرس، ما يزال دعم الحزبين لإسرائيل متواجداً. وفي الصيف الماضي، أقرّ مجلس النواب الأمريكي عدداً كبيراً من القرارات لدعم إسرائيل بمبلغ ٢٢٥ مليون دولار لترميم نظام القبة الحديدية بعد الحرب العنيفة على غزة. تمّ تمرير قرار الدعم الى مجلس الشيوخ بالإجماع. لكن هذا الإجماع الحزبي تبدد إثر مفاوضات الدول الست الكبرى مع إيران. وفي شهر كانون الثاني / يناير عام ٢٠١٣، توصلت الدول الى صيغة اتفاق مشترك يضع الخطوط الأساسية لاتفاق نهائية. وإذا ما تمّ التوصل الى اتفاق نهائي، فلن يتمّ تمريره على مجلس الشيوخ. ومع أن أوباما يعتقد أن باستطاعته تعليق العقوبات على إيران دون العودة الى الكونغرس، لكنه لن يستطيع إنهاء العقوبات بشكل نهائي دون دعم الكونغرس.

حكومة نتنياهو عارضت اتفاقاً بين الدول الكبرى الست وإيران لأنه لم يجبر إيران على التخلي عن منشآتها النووية وقدرتها على إنتاج الطاقة للاستخدام السلمي. في خريف عام ٢٠١٣، ضغطت الأيباك من أجل إقرار مشروع قانون يجبر إيران على الانصياع للمطالب الإسرائيلية القاسية ويحتّم على الولايات المتحدة "دعم إسرائيل" إذا ما قررت الأخيرة شنّ هجوم على إيران. حصل مشروع القانون، الذي رعاه الجمهوري مارك كيرك والديموقراطي روبرت منديز، على تأييد ٤٣ جمهورياً، من أصل ٤٥ عضواً من جهة، و١٦ ديمقراطياً فقط من أصل ٥٥ عضواً، من جهة أخرى. كما عارضت منظمة جي ستريت ذلك القانون. وعندما هدد أوباما باستخدام حق النقض (الفيتو) لمواجهة ذلك القانون، تراجع التأييد الديموقراطي للقانون، بما فيهم مينديز. أمّا رئيس الأكثرية في مجلس الشيوخ، هاري ريد، فصرح أنه لن يسمح بتمرير القانون للتصويت عليه.

في شهر كانون الثاني /يناير الماضي، وبعد أن شارفت المفاوضات على الانتهاء في ٢٤ من شهر آذار / مارس، عاد البعض لممارسة الدراما ذاتها؛ إذ أقدم كيرك ومنينديز على تقديم مشروع قانون يهدد بفرض عقوبات جديدة على إيران في حال لم تثمر المفاوضات عن نتائج مرضية. ولكن منينديز، وتسعة من أعضاء الحزب الديموقراطي، أرسلوا رسالة طالبوا فيها بتأجيل التصويت على هذه العقوبات حتى نهاية شهر آذار / مارس على الأقل. كان الجمهوريون من جهتهم متحضرين لخوض معركة في حال تم التوصل الى اتفاق مع إيران. تقدّم رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ والجمهوري، بوب كوركر، بمشروع قانون يحتّم على أوباما تمرير الاتفاق مع إيران الى مجلس الشيوخ، والامتناع عن تعليق العقوبات مدة ٦٠ يوم، إلّا أن أوباما هدّد باستخدام حق نقض (الفيتو) في وجه هذا القانون أيضاً.

في خطابها في مؤتمر الأيباك، قالت سفيرة الأمم المتحدة سمانثا باور:" نحن نؤمن بقوة أنّ الشراكة الأمريكية – الإسرائيلية تسمو فوق السياسة ودائماً ما ستفعل." إلّا أنّ الجدل الذي أثير حول خطاب نتنياهو، والمعركة المستمرة حول المفاوضات النووية، يبشران باقتراب نهاية دعم الحزبين لإسرائيل، وربما أيضاً نهاية العلاقة المميزة بين إسرائيل والولايات المتحدة. كما أنّ دعم الحزبين شارف على الانتهاء بطريقة غريبة، بعد أنّ أصبح الديموقراطيون من أكثر المنتقدين للحكومة الإسرائيلية، بعد أن كانوا من أكبر الداعمين لها، في حين أصبح الجمهوريون، ذوو الحماسة الإنجيلية، من أكثر الداعمين حماسة لها.